المحاضرة الثالثة/مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية في الجزائر (1962-1979).

مقدمة: كانت الأوضاع الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال عام 1962 معقدة للغاية، اتسمت بغياب قاعدة في مختلف جوانب الاقتصاد لاسيما الجانب الصناعي, كما كان اقتصادها تابعا و مكملا لاقتصاد البلد المستعمر و ذلك نتيجة لما ورثته لأكثر من 130 عامًا من الاستعمار, ففيما تتمثل هده الاوضاع و كيف حاولت الجزائر بناء اقتصادها رغم غياب الموارد المالية و الكفاءات البشرية المسيرة للاقتصاد؟

1/الوضع الاقتصادي للجزائر عشية الاستقلال: الفوضى الاقتصادية ونقص المؤهلات (1962-1966).

1-1/ واقع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال:

يمكن تلخيص أبرز الأوضاع الاقتصادية التي ورثتها الجزائر من فرنسا فيما يلي:

- الاقتصاد الجزائري مُهيكلً بالكامل لخدمة مصالح فرنسا، حيث كانت الجزائر تُعتبر مخزنًا للمواد الخام وسوقًا للمنتجات الفرنسية.

- البنية التحتية(العديد من المصانع والطرق والجسور) كانت مدمرة بشكل كبير خلال حرب التحرير الوطنية.

-غياب الاطر و المؤهلات اللازمة لتسيير الاقتصاد نتيجة لهجرة العديد من الكفاءات (المكونة اساسا من الفرنسيين و المعمرين الاوروبيين) إلى فرنسا بعد الاستقلال.

اما بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية فقد كانت كالتالي:

- كان القطاع الفلاحي مُهملًا للغاية، مركز اساسا على تطوير الزراعات التجارية نتيجة لسيطرة المستوطنون الفرنسيون على أجود الأراضي الزراعية، ما أدى إلى اهمال المزروعات و المنتوجات الاساسية التي يحتاجها اغلبية الشعب الجزائري.

- القطاع الصناعي كان ضعيفًا للغاية، حيث اقتصر على بعض الصناعات الخفيفة التي كانت تخدم مصالح فرنسا, بالإضافة الى الصناعات الاستخراجية و الطاقوية كالنفط و الغاز الذي كان تحت سيطرة الشركات الفرنسية. و بالتالي نجد الصناعة مشلولة و معظم المصانع مغلقة او مخربة. و كانت مجمل الصناعة في الجزائر توفر 200 الف وظيفة ل 11 مليون ساكن (أي اقل من وظيفتين ل 100 نسمة).

-اما التجارة الخارجية للجزائر فكانت تتم بنسبة 80% مع فرنسا.

اما فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية فقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال معدلات مرتفعة جدا من البطالة حيث بلغت حوالي 50% و بالتالي مستويات مرتفعة من الفقر ، بالإضافة الى تفشي الامية حيث كانت تشمل اكثر من 80% من السكان الجزائريين, ضعف الرعاية و التأطير الطبي ناهيك عن نقص حاد في الموارد المالية بحيث كانت خزينة الدولة فارغة، نتيجة نهب المستعمر الفرنسي لمعظم الأموال بل و تركت لنا فرنسا ديونا قدرها 20 مليار فرنك فرنسي.

امام هذه الاوضاع وجدت الجزائر نفسها مجبرة على بناء اقتصادًها الوطنيً من الصفر، في وقت كانت فيه تواجه تحديات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية للسكان، مثل التعليم والصحة.

1-2/ مؤتمر طرابلس و أهم مخرجاته الاقتصادية:

مؤتمر طرابلس (27 ماي - 4 جوان1962): كان هذا الحدث محوريا في تاريخ الجزائر بحيث جمع القيادات السياسية و العسكرية للثورة الجزائرية في العاصمة الليبية "طرابلس" من 27ماي الى 4 جوان 1962 لدراسة سبل الخروج من الوضع الحرج الذي كانت تعيشه الجزائر و كذا رسم السياسات الاقتصادية و و السياسية للدولة الجزائرية المستقلة, قبل ان يتم الاعلان الرسمي عن استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962.

أهم مخرجاته الاقتصادية:

1-تبني النظام الاشتراكي :تبنت الجزائر النظام الاشتراكي كنموذج للتنمية الاقتصادية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

2-التخطيط المركزي :اعتماد التخطيط المركزي كآلية لتوجيه الاقتصاد وتحديد أولويات التنمية.

3-تأميم القطاعات الرئيسية :القيام بتأميم العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، مثل شركات النفط والبنوك، و كذا التجارة الخارجية بهدف وضعها تحت سيطرة الدولة.

4-التركيز على التنمية الريفية :تم إعطاء أهمية كبيرة لتنمية القطاع الفلاحي من خلال إقرار إصلاح زراعي يهدف إلى توزيع الأراضي على الفلاحين وتحسين الإنتاج الزراعي. و بالتالي تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية.

5-تطوير البنية التحتية :تم إطلاق مشاريع كبيرة لتطوير البنية التحتية للبلاد، مثل الطرق والجسور والموانئ، بهدف تسهيل التنمية الاقتصادية.

6-دعم الصناعات الوطنية :تم التأكيد على أهمية تطوير البنية التحتية الصناعية عن طريق تشجيع الصناعات الوطنية وتوفير الدعم اللازم لها, و هذا كجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية.

7-**الاستثمار في التعليم والصحة :**تم تخصيص موارد كبيرة للاستثمار في قطاعي التعليم والصحة، بهدف بناء جيل متعلم وصحي قادر على المساهمة في تنمية البلاد.

8-مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج :تم التأكيد على ضرورة مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى لضمان مصالح الجزائر.

1-3/التوجه نحو الاشتراكية و تبني سياسة التسيير الذاتي:

واجهت الجزائر عشية الاستقلال تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة خاصة ما يتعلق بإعادة بناء اقتصادها الوطني الذي دمرته سنوات الاحتلال و بالتزامن مع تبني النظام الاشتراكي في مؤتمر طرابلس لجات الجزائر الى اعتماد فكرة "التسيير الذاتي" كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعريف التسيير الذاتي: هو نظام يهدف الى محاولة بناء اقتصاد وطني قائم على مشاركة العمال او منحهم القدرة في إدارة المؤسسات بأنفسهم ، مع الحفاظ على الملكية العامة للدولة, امتدت هذه المرحلة من 1962 إلى 1966 و مثلت تجربة فريدة من نوعها في الجزائر هدفها تعزيز الديمقراطية الاقتصادية وتمكين العمال من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات .**و بمفهوم اخر** يمكن القول انه يقصد بالتسيير الذاتي, نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على أساس تسيير العمال والموظفين للمؤسسات والوحدات الإنتاجية بأنفسهم، وذلك من خلال لجان منتخبة تتولى اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتوزيع.

أسباب ظهور التسيير الذاتي في الجزائر: يمكن حصر اسباب مرحلة التسيير الذاتي في الجزائر في سببين رئيسيين و هما:

1-الفراغ المؤسسي :بعد مغادرة الكفاءات الفرنسية البلاد, وجدت الجزائر نفسها أمام فراغ مؤسسي كبير، يعكسه النقص الحاد في الأطر المؤهلة لتسيير المؤسسات الاقتصادية و بالتالي ضرورة تسييرها ذاتيا (من طرف العمال الجزائريين) رغم انعدام الخبرة و الكفاءة من اجل مواصلة عملية الانتاج.

2-التوجه الاشتراكي :فتبني الجزائر للنظام الاشتراكي كنموذج للتنمية الاقتصادية، استوجب اعتماد نظام التسيير الذاتي الذي يتماشى مع هذا التوجه، من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

تطبيق نظام التسيير الذاتي: ظهر ما يسمى بنمط "التسيير الذاتي بمقتضى المرسوم 95/63 المؤرخ في 1963/03/22 وتم تطبيقه في عدة قطاعات اقتصادية، مثل الفلاحة والصناعة والخدمات. هذا النوع من التسيير فرضته الظروف السائدة أنذاك، فبمغادرة المعمرين الأوربيين للتراب الوطني، أصبحت المؤسسات التي كانوا يديرونها فارغة، وبالتالي أصبح لزاما على الجزائريين القيام بإدارتها رغم انعدام ونقص الخبرة والكفاءة لديهم، من أجل مواصلة عملية الانتاج.

-ومن أجل تطبيق نظام التسيير الذاتي قامت السلطات في الجزائر بإصدار مجموعة من القرارات التي تم فيها تحديد الصيغ التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتيا وتتمثل هذه القرارات في:

(1)- قرار23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية والتي تتولى اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتوزيع.

(2)- قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب.

(3) قرار 28 مارس 1963 والذي ينص على تأسيس مجلس العمال، لجنة التسيير والمدير على اثر هذه القوانين تم تسيير المؤسسات كالتالي:

- ينتخب العمال لجنة التسيير.

- يعين رئيس لهذه اللجنة بطريقة ديموقراطية.

- يعين إلى جانب الرئيس مدير من طرف الوزارة الوطنية والذي له الصلاحيات في:

1/ الاعتراض أو الموافقة على برامج الاستغلال والتنمية.

2/ توظيف العمال الدائمين.

3/ مراقبة المشتريات والمبيعات.

4/ الحق في التصرف في الخزينة (والقرارات التي لا يوافق عليها تبقى غير قابلة للتنفيذ)

أهم إنجازات هذه المرحلة:

- تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي عام 1963.
- تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري في جانفي 1963.
- تأميم جميع البنوك الأجنبية في ماي 1966.
- تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل في ماي 1966.

حققت تجربة التسيير الذاتي بعض النجاحات في البداية، حيث تمكنت بعض المؤسسات من زيادة إنتاجها وتحسين جودته. ومع ذلك، واجهت هذه التجربة العديد من الصعوبات والتحديات، من بينها:

- نقص الكفاءات في مجال التسيير والاقتصاد.

- معاناة المؤسسات المسيرة ذاتيا من مشاكل مالية كبيرة، حيث لم تكن قادرة على توفير الموارد اللازمة للإنتاج والتسويق.

-ظهور عدة مشاكل إدارية، مثل عدم القدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب و ضعف التنسيق بين مختلف الوحدات الإنتاجية.

- وجود ازدواجية في التسيير مكونة من مدير وهيئة منتخبة مع العلم أن المدير هو من يسيطر على الهيئة المنتخبة ما خلق نوع من استغلال النفوذ إلى جانب تعقيدات بيروقراطية.

على ضوء هده الصعوبات المذكورة تم التخلي تدريجيًا عن تجربة التسيير الذاتي في الجزائر، وتم استبدالها بنظام اقتصادي أكثر مركزية، حيث عادت الدولة لتلعب دورًا أكبر في تسيير الاقتصاد.

2/المخططات التنموية(1966-1979).

2-1/المخطط الثلاثي الاول (1967-1969).

1/ التعريف بالمخطط الثلاثي الأول [1967-1969]: هو بمثابة أول خطة تنموية اقتصادية للجزائر بعد الاستقلال [لا يمكن اعتباره خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...إلخ) كما أنه لم يحدد مؤشرات قيمية ولا كمية] وبالتالي يمكن القول عليه أنه مشروع استثماري قطاعي إجمالي، نجد فيه بعض المشاريع التي تعود إلى مشروع قسنطينة بالإضافة إلى مشاريع أخرى جديدة .

ركز هذا المخطط على التصنيع كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة فيه 11.081 مليار دج وكان هدف هذا المخطط تطوير القدرة الانتاجية للدولة الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

2/توزيع استثمارات المخطط على مختلف القطاعات:

- ✓ الصناعة خصص لها 5400 مليون دج الانجاز الفعلي 4700 مليون دج أي بنسبة انجاز= 87%.
- ✓ الفلاحة خصص لها 1869 مليون دج وكان الانجاز الفعلي 1606 مليون دج بنسبة انجاز= 85.9%.

القطاع	الاستثمارات المخططة (مليار دج)	النسبة المئوية
الصناعة	5.400	%49
الفلاحة	1.869	%17
القاعدة الهيكلية	1.124	%10
السكن	0.413	%3.7
التربية	0.912	%8.2
التكوين	0.127	%1.1
السياحة	0.285	%2.5
الشؤون الاجتماعية	0.295	%5.6
الادارة	0.441	%4
استثمارات مختلفة	0.215	%1.9
المجموع	**11.081**	**%100**

تظهر هذه الارقام أن الصناعة حظيت بأكبر حصة من الاستثمارات المخططة، تليها الفلاحة والقاعدة الهيكلية.

بالنسبة لتوزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي، فقد كانت على النحو التالي:

القطاع الفرعي	الاستثمارات المخططة(مليار دج)	النسبة المئوية
المحروقات	2.205	%41
المناجم	0.180	%3
الكهرباء	0.260	%5
الحديد و الصلب	1.200	%22

الكيمياء	0.505	%9
الصناعة التحويلية	1.050	%20
المجموع	5400	%100

3/اهم التاميمات خلال فترة (1967-1969):

عرفت فترة المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، العديد من التاميمات التي طالت مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية و الاستراتيجية من اجل فرض سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو التنمية المستدامة بعيدا عن الهيمنة الأجنبية و تكمن أبرز هذه التاميمات فيما يلي:

1-تأميم قطاع النفط والغاز :بحيث تم في عام 1967، تأميم شركة "سوناطراك(Sonatrach) "، وهي الشركة الوطنية الجزائرية للنفط والغاز، مما أتاح للجزائر السيطرة على مواردها الطبيعية من النفط والغاز، وكان ذلك خطوة مهمة نحو السيطرة على الثروات الوطنية وتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية.

2-تأميم الشركات الكبرى :عمدت الحكومة الى تأميم العديد من الشركات الكبرى التي كانت تعمل في قطاعات حيوية مثل البناء، الإنتاج الصناعي، النقل، والصناعات الثقيلة و التي كانت مملوكة للأجانب.

3-تأميم البنوك :عملت الجزائر على تأميم البنوك الأجنبية والمحلية التي كانت تهيمن على القطاع المالي وحولتها الى ملكية الدولة لتوجيه مواردها نحو تمويل المشاريع الاقتصادية الوطنية.

4-تأميم الأراضي الزراعية :قامت الدولة بتأميم الأراضي الزراعية الكبرى التي كانت تملكها الشركات الاستعمارية الفرنسية بهدف توزيعها على الفلاحين الجزائريين وتطوير القطاع الزراعي في إطار من العدالة الاجتماعية.كذلك قامت بتأميم **شركات النقل البحري والجوي**، بالإضافة إلى سكك الحديد، بهدف ضمان الاستقلالية في إدارة النقل والمواصلات, بالإضافة الى تأميم عدد من الشركات التجارية والصناعية الكبرى مثل مصانع النسيج، الحديد، الإسمنت، وغيرها.

4/ تقييم مرحلة المخطط الثلاثي الاول في الجزائر 1967-1969:

سمح المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) ببناء قاعدة اقتصادية قوية من خلال تركيزه على تطوير القطاعات الاستراتيجية مثل النفط، الزراعة، والصناعة فتأميم الشركات الكبرى والموارد الطبيعية على راسها النفط و الغاز من خلال تأسيس شركة "سوناطراك" في 1967, سمح للجزائر بالحصول على المصدر الرئيسي لعائدات الدولة, كما ان تأميم القطاع الصناعي والزراعي سمح بتوزيع الثروات بطريقة تحقق العدالة الاجتماعية. اضافة الى ان الفترة شهدت توسعاً في بناء المنشآت والبنية التحتية, بما في ذلك الصناعات الثقيلة، وإنشاء مشروعات في النقل والطاقة.

وبالرغم من الإنجازات الكبيرة المحققة من خلال المخطط الثلاثي الأول، الا انه عرف بعض النقائص في الرؤية الاقتصادية على المدى البعيد فالاعتماد على القطاع العام بشكل مفرط لم يُترجم إلى تنمية متوازنة وطويلة الأمد. كما ان الاعتماد على النفط و الغاز أدى الى فشل في تنويع الاقتصاد دون أن يتمكن من تحقيق تنمية حقيقية في

القطاعات الأخرى مثل الصناعة التحويلية أو الزراعة اضافة الى عدم قدرة الدولة على إدارة القطاع العام بشكل فعال.

2-2/المخطط الرباعي الاول (1970-1973):

1/ التعريف بالمخطط الرباعي الأول [1970-1973]: يعتبر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ثاني مرحلة من التخطيط الاقتصادي بعد الاستقلال، كما جسد مرحلة التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر, يهدف هذا المخطط الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليص الاعتماد على الاستعمار القديم، و ذلك من خلال تعزيز القطاع العام وتهيئة الظروف للتنمية الشاملة و ذلك بالقضاء على الراس مال الاجنبي والقيام بمجموعة من التامينات بما فيها المحروقات عام 1971 و كذا الثورة الزراعية و تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في نوفمبر 1971. وقد تزامن مجيء هذا المخطط مع سياق اقتصادي دولي وإقليمي مهم عرف ارتفاع أسعار النفط نتيجة للاضطرابات في سوق الطاقة العالمية(الازمة البترولية).

2/الأهداف الرئيسية للمخطط الرباعي الأول (1970-1973):

1-تعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على النمو من خلال التركيز على القطاعات الأساسية مثل النفط، الصناعة، الزراعة، والبنية التحتية.

2-تنويع الاقتصاد الجزائري بمحاولة تقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز، الذي كان يشكل غالبية دخل الدولة، ومحاولة تطوير صناعات أخرى مثل صناعة الحديد والصلب، الأسمدة، النسيج، والمواد الكيميائية.

3-الاستمر في تأميم وتطوير القطاع العام ليشمل المزيد من الشركات والمرافق من اجل تعزيز القطاع العام.

4-تعزيز التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بشكل أكثر عدالة.

من اجل تحقيق هذه الاهداف قامت الدولة برصد غلاف مالي ضخم لهذا المخطط قدر بحوالي 40 مليار دج.

و الجدول التالي يوضح حجم الاستثمارات خلال هذا المخطط:

القطاعات	تكاليف البرنامج	الاستثمارات الفعلية
1- القطاعات المنتجة	46.84	25.79
الصناعة	37.35	21.44
الزراعة	9.49	4.35
2- القطاع شبه المنتج	4.43	2.60
التجارة، النقل، المواصلات	4.43	2.60

3- القطاعات الغير منتجة	17.27	7.92
البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	6.71
المجموع	**28.56**	**36.31**

الوحدة: مليار دج

نلاحظ من خلال الجدول ان الغلاف المالي الذي تم رصده لهذا المخطط اكبر 3 مرات من الغلاف المالي للمخطط الذي سبقه, كذلك نلاحظ ان القطاعات المنتجة تحتل الصدارة بغلاف مالي قدره 25,79 مليار دج و تتصدر الصناعة المرتبة الاولى ب21,44 مليار دج لتاتي في المرتبة الثانية الزراعة ب 4,35 مليار دج, كذلك القطاعات الغير منتجة خصص لها 7,92 مليار دج موزعة على البنية التحتية الاقتصادية(1.21 ملياردج) و الاجتماعية (6.71 مليار دج).

3/اهم انجازات المخطط الرباعي الأول:

1- وضع حجر الأساس لمركب الحافلات بالرويبة (1971).

2- افتتاح مصنع الحديد والصلب في الحجار (عنابة) عام 1973.

3- إنشاء مصنع الإسمنت في بني مراد في 1972.

4- تطوير مركب الحافلات والنقل في وهران (1972-1973).

5- إطلاق مركب الصناعات الكيماوية في أرزيو (1972-1973).

6- أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو (1972)**.**

7- تدشين طريق الوحدة الإفريقية عام (1972).

8- مركب سكيكدة لتمييع الغاز عام (1973).

9-تدشين أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وسكيكدة عام 1972.

ملاحظة : نلاحظ خلال هذا المخطط انه بالإضافة الى التركيز على قطاع النفط و الغاز و الصناعة فهناك قطاعات اخرى حظيت بأهمية كبيرة و ذلك بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ما سمح بزيادة عائدات البلاد من النفط بشكل كبير، و بالتالي تمويل العديد من المشروعات التنموية كالتعليم والصحة, تطوير طرق المواصلات، بما في ذلك شبكات الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ, بناء العديد من المشاريع السكنية, بناء السدود وتوسيع شبكات الري, بالإضافة الى إنشاء مصانع لتحويل المنتجات الزراعية مثل صناعة الزيوت والمواد الغذائية.

كذلك و بالرغم من الإنجازات المحققة خلال هذا المخطط، إلا أن تحقيق الأهداف المرجوة لم يكن بالشكل الذي كان مأمولًا بسبب مشكلات في التنفيذ والإدارة.

2-3/-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) و المخطط التكميلي للرباعي الثاني (1978-1979):

1/التعريف بالمخطط الرباعي الثاني(74-77): يعتبر هذا المخطط استمرارا للمخطط الذي سبقه بأغلفة مالية قدرت بـ 110.217 مليار دج، وهو ما يعادل تقريبا أربع مرات للغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الأول, دائما بصدارة القطاع الصناعي بنسبة 43.5% من إجمالي الاعتمادات الكلية (الغلاف المالي المخصص)، أما الاستثمارات الزراعية فقد قدرت بـ16.72 مليار دج وفيما يلي جدول يبين توزيع الغلاف المالي على مختلف القطاعات:

أنواع الاستثمارات	المبالغ (بالمليار دج)
الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية	3.79
الاستثمارات في قطاع المواصلات والتخزين والتجارة	10.5
الاستثمارات الزراعية	16.72
الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية	28.48
الاستثمارات الصناعية	50.73
المجموع	**110.22**

2/أهداف المخطط الرباعي الثاني:

- استكمال المشاريع التي انطلقت سابقا ولم تستكمل.
- تحقيق الترقية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تحقيق التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والاستثمار في قطاع الانتاج الاستهلاكي.
- توفير الطب والتعليم المجانيين.

3/الانجازات المحققة خلال المخطط الرباعي الثاني:

إنشاء شركات كبيرة تهتم بالصناعات الأساسية مثل:

- سوناطراك، صوناكوم، سونيلاك، سوناريم.
- الشركة الوطنية للحديد والصلب.
- مصنع تمييع الغاز الطبيعي بسكيكدة.
- مصنع تكرير النفط في سكيكدة وأرزيو.

بلغ عدد الشركات الوطنية 49 شركة في الميدان الصناعي و 19 للخدمات و 8 تنظيمات بنكية.

ملاحظة: رغم ضخامة الغلاف المالي المخصص للمخطط الرباعي الثاني إلا أنه هناك الكثير من المشاريع التي يكتمل إنجازها الأمر الذي استدعى إطلاق مخطط تكميلي للرباعي الثاني مدته سنة (1978-1979).

وفيما يلي الجدول الذي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط التكميلي:

القطاعات	المخطط التكميلي
	الانجازات
الفلاحة	3.259
الصناعة	66.864
الخلاف المالي المخصص للمخطط	106.759

3/ تقييم مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية في الجزائر(1962-1979):

تعتبر هذه المرحلة مهمة في مسيرة الاقتصاد الجزائري فبالرغم من ضعف المقومات المالية للجزائر أنذاك ورغم وجود بنية تحتية للانطلاق في النمو الاقتصادي إلا أن هذه الفترة سمحت بـ:

1/ تهيئة الظروف لإطلاق عملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في الاقتصاد.

2/ مواجهة الفراغ في الإدارة الاقتصادية عند الاستقلال.

3/ تحقيق مؤشرات لابأس بها مثل: نسبة الاستثمار 47.5%، مستوى الاستهلاك 45%، خفض معدلات البطالة إلى 18%، سنة 1980.

4/ مساهمة القطاع الصناعي بـ 65.42% من الناتج الداخلي الخام.

5/ الاهتمام بالتصنيع وظهور شركات وطنية كبرى مثل سوناطراك، أما فيما يتعلق بالمشاكل والعراقيل التي عرفتها الفترة فيمكن إيجازها فيما يلي:

- تهميش القطاع الفلاحي.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979.
- الاعتماد الكلي على مداخيل المحروقات.
- ضعف منظومة التخطيط وغياب رؤية تنظيمية.
- الروح الاتكالية التي ميزت هذا النموذج.
- عدم التوازن والتكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية نظرا للأولوية التي استحوذ عليها القطاع الصناعي.

- ضعف الاستثمارات الاجنبية في الجزائر وهروب رؤوس الأموال للخارج خاصة بعد اصدار قانون الاستثمار سنة 1966.

خاتمة

-يمكن القول أن مخرجات مؤتمر طرابلس ساهمت في تحقيق بعض الإنجازات في السنوات الأولى للاستقلال، مثل توسيع نطاق التعليم والصحة وتحسين البنية التحتية. ومع ذلك، لم تتمكن الجزائر من تحقيق جميع الأهداف التي كانت تطمح إليها، حيث عانت من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، مثل البطالة والفقر وعدم الاستقرار السياسي.

كدلك يمكن القول أن تجربة التسيير الذاتي في الجزائر كانت تجربة جريئة ومبتكرة، إلا أنها لم تحقق النجاح المنشود، كما تبقى خطوة نحو محاولة بناء هوية اقتصادية جديدة للجزائر. انتهت هذه المرحلة بتبني سياسات جديدة تضمنت إصلاحات زراعية وصناعية خاصة بعد ظهور اختلالات في تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية (استحواد الصناعة على حصة الاسد من مختلف البرامج و المخططات التنموية) و مختلف اجزاء التراب الوطني بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين ظروف العمل.